

**قانون رقم (٩) لسنة ٨٧ م
في شأن الخدمة الوطنية**

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العادي الثاني بتاريخ ١٣٩٧ و٠ر الموافق ١٩٨٧ م والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والتقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده الثالث عشر لعام ١٣٩٧ و٠ر الموافق ١٩٨٧ م ،

صيغ القانون الآتي

مادة (١)

يعمل بأحكام قانون الخدمة الوطنية المرافق .

مادة (٢)

يلغى قانون الخدمة العسكرية الإلزامية الصادر في ٩ جمادى الاول ١٣٩٨ هـ الموافق ٦ ما يو ١٩٧٨ م كما يلغى كل حكم اخر يخالف هذا القانون .

مادة (٣)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

مؤتمر الشعب العام

صدر في : ٩ ربيع الاخر ١٣٩٧ و٠ر
الموافق : ١ من الكانون ١٩٨٧ م

قانون الخدمة الوطنية الباب الاول في غرض الخدمة الوطنية

مادة (١)

تفرض الخدمة الوطنية على كل مواطن بلغ الثامنة عشرة من عمره ولسم يتجاوز الخامسة والثلاثين وبشرط ان يكون لائقا صحيا .
ويجوز ان يطلب لاداء هذه الخدمة من تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره في حالات الحرب أو التعبئة أو الطوارئ أو الحركات الفعلية ويكون ذلك بقرار من القائد الاعلى .
ويتم توزيع المستدعين للخدمة الوطنية على فروع القوات المسلحة الرئيسية (القوات البرية / القوات الجوية / القوات البحرية / قوات الدفاع الجوي) او على اية قوات او صنوف عسكرية أخرى يتم انشاؤها وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من القائد الاعلى .

مادة (٢)

مدة الخدمة الوطنية سنتان في القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي والقوات والصنوف المماثلة لها ، ولا يجوز تمديد مدة الخدمة الا في حالة الحرب وذلك بقرار من القائد العام للقوات المسلحة،

مادة (٣)

يجوز اختيار ضباط من خريجي الجامعات والمعاهد العليا بعد قضائهم فترة التدريب الاولى ويتم اختيارهم بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من القائد العام للقوات المسلحة ويمنح من يقع عليهم الاختيار رتبة نقيب للمدة الباقية ولا يكون لهذه الرتبة اثر بعد انتهاء فترة خدمتهم الا اذا استدعوا طبقا لاحكام المادة (٧) من هذا القانون .

الباب الثاني

في الاستثناء من الخدمة الوطنية والاعفاء منها وتأجيلها

مادة (٤)

يستثنى من الخدمة الوطنية الاشخاص الآتى ذكرهم / :
أ) خريجو الكليات والمعاهد والمدارس المعدة لتخريج ضباط أو ضباط

صف أو جنود للخدمة في القوات المسلحة أو الشرطة ، وكذلك طلبة تلك الكليات والمعاهد والمدارس بشرط أن يستمر في دراسته الى حين التخرج ، فاذا لم يتم دراسته حسب له المدة التي قضاه في الدراسة من مدة الخدمة الوطنية .

ب (كل من أمضى في الخدمة العسكرية في القوات المسلحة مدة لا تقل عن مدة الخدمة الوطنية ، فاذا قلت عنها جند للمدة المكتملة لها .
ج (يجوز أن يستثنى بقرار من القائد العام للقوات المسلحة من أداء الخدمة الوطنية ، بعض الاشخاص لاسباب تتعلق بالمصلحة العامة .

مادة (٥)

١ - يؤجل وقت السلم ، تجنيد طلبة الجامعات والمعاهد والمدارس النظامين حتى تخرجهم أو بلوغهم الاعمار التالية : -

أ (طلبة الجامعات والمعاهد العليا أو ما يعادلها حتى يتموا سن السادسة والعشرين .

ب (طلبة المعاهد الثانوية والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة أو ما يعادلها حتى يتموا سن الحادية والعشرين .

ج (طلبة المدارس الثانوية العامة أو ما يعادلها حتى يتموا سن الحادية والعشرين فاذا أتموا دراستهم والتحقوا بالجامعات أو المعاهد العليا قبل أن يجارزوا هذه السن . عوملوا بمقتضى البند (أ) من هذه المادة .

٢ - اذا بلغت سن الطالب الحد الاقصى للتأجيل اثناء العام الدراسي استمر تأجيل تجنيده الى نهاية العام الدراسي .

٣ - على الطالب المؤجل تجنيده ابلاغ الجهة المختصة بالتجنيد بزوال سبب التأجيل بكتاب مصحوب بعلم وصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ زوال السبب لاتخاذ اجراءات تجنيده .

٤ - على اللجان الشعبية في الكليات والمعاهد والمدارس المشار اليها في الفقرة

(أ) والمختصين في مكاتب الاخوة والمكاتب الشعبية للجهاهيرية في الخارج ابلاغ الجهة المختصة بالتجنيد بمجرد فصل الطالب من الدراسة التي اجل تجنيده بسببها أو حصوله على المؤهل الدراسي أو بلوغه السن المشار اليها في البنود (أ . ب . ج) من الفقرة (١) من هذه المادة .

الباب الثالث فى تنظيم أعمال التجنيد

مادة (٦)

يصدر القائد العام للقوات المسلحة القرارات المنفذة لهذا القانون وعلى
الاحس القرارات المتعلقة بما يلى : -

- ا) تشكيل الجهة المختصة بالتجنيد وتحديد اختصاصاتها .
- ب) تقسيم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الى مناطق تجنيد وتشكيل وتعيين مقر كل منها وتحديد اختصاصاتها .
- ج) تعيين الجهات التى لها صلة بأعمال التجنيد وبيان المهام المنوطة بها وتحديد القواعد والاجراءات الخاصة بطلب الخاضعين لاحكام هذا القانون لاجراء الكشف عليهم .
- د) تشكيل اللجان المختصة بأعمال التجنيد من طبيه وفنية وتحديد اختصاصاتها والقواعد المنظمة لاعمالها .
- هـ) شروط اللياقة الطبية للخدمة الوطنية .
- و) قواعد تحديد اسبقيات تجنيد من تقرر لياقتهم طبييا .
- ز) القواعد والاجراءات الخاصة بطلب من تقرر لياقتهم طبييا لادائها ونظام تسريحهم .
- ح) نظام وقواعد التنظيم من القرارات المتعلقة بالخدمة الوطنية وبيان اجراءات تقديم التنظيم ونظيره والبث فيه .
- ط) شهادات ونماذج الاعفاء والتأجيل وأداء الخدمة التى تعطىها الجهة المختصة بالتجنيد لمن يطلبها ويحدد القرار شكل وبيانات ومدة صلاحية كل منها ويكون اعطاؤها بالمجان .

الباب الرابع

فى استدعاء المرحين

مادة (٧)

يصدر بقرار من القائد العام للقوات المسلحة استدعاء من أدوا
الخدمة الوطنية ، كلهم أو بعضهم للقيام بالتدريبات العسكرية كل سنة ،
ويراعى بقدر الامكان اختيار الزمان والمكان الملائمين لطلبهم بحيث لا تعطل
أعمالهم العادية .

الباب الخامس احكام عامسة

مادة (٨)

يخضع لاحكام القوانين العسكرية مع مراعاة احكام هذا القانون المواطنون الآتى ذكرهم :

- أ) من تقرر جهة التجنيد المختصة تجنيدهم وذلك الى حين انتهاء مدة الخدمة المنصوص عليها في هذا القانون .
- ب) من يستدعى طبقا للمادة (٧) ابتداء من الوقت المحدد لتواجدهم بالجهة العسكرية المطلوبين لها الى حين انهاء استدعائهم .
- ج) من يطلبون للكشف الطبى أو التجنيد ويتخلفون ولا يقبل عذرهم .

مادة (٩)

لا يجوز استخدام أى مواطن فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين من عمره ، أو ابقاؤه فى وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصا فى مزاولة مهنة حرة ، أو قيده فى جدول المشتغلين بها أو غيره من الرخص والشهادات وكافة المعاملات الادارية كالحصول على تأشيرة خروج أو تجديد جواز سفر أو الحصول على شهادة ادارية من اللجنة الشعبية للمحلة ٠٠٠ الخ ما لم يقدم احدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها فى البند (ط) من المادة (٦) .

مادة (١٠)

يكون للمجنند فيما يتعلق بشغل الوظائف الحق فى الآتى :

- أ) ان يتقدم للتوظيف فى الوحدات الادارية العامة والشركات والمنشآت العامة ، ويكون وجوده فى التجنيد مدة الخدمة الوطنية بعد التعيين فى الوظيفة ، فى حكم الاعارة .
- ب) الاولوية فى التعيين لشغل الوظائف بشرط الحصول على شهادة سلوك بدرجة « جيد جدا » على الاقل أو خطاب من الجهة العسكرية المختصة بالتزكية للتمتع بهذه الاولوية .
- ج) أن يحتفظ له أو للمستدعى للخدمة الوطنية من الموظفين أو من فى حكمهم بعمله الاصلى او بعمل مماثل ويعاد للعمل اذا طلب ذلك خلال شهر من تاريخ تسريحه وكان لائقا للعمل المحتفظ له به .

د) أن يحتفظ للموظف أو من في حكمه أثناء وجوده في الخدمة الوطنية بما يستحقه من ترقية أو علاوات بشرط أن لا يسجل عليه هروب أثناء تأديته للخدمة الوطنية وتضم مدة خدمته فيها مدة عمله وتحسب في المكافأة أو المعاش .

مادة (١١)

تمنح للمجندين مكافأة رمزية شهرية تحدد بقرار من القائد العام للقوات المسلحة .

مادة (١٢)

يعمل بالتقويم الميلادي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .
الباب السادس
في الجرائم والعقوبات

مادة (١٣)

يعاقب كل من يخالف هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة ثلاث سنوات مع حرمانه من الحقوق المدنية مدة لا تزيد على عشر سنوات .
وتعتبر الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة جريمة عسكرية تختص بنظرها المحاكم العسكرية طبقاً لأحكام قانون الاجراءات العسكرية .

مادة (١٤)

لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى على الملتزم بالخدمة الوطنية ، الا من تاريخ بلوغ الفرد سن الخامسة والثلاثين ما لم يكن قد بلغها وقت وقوع الجريمة .